

اهتمام إيطالي بإصلاح الوضع الأمني في ليبيا

طرابلس - أبدت السلطات الإيطالية اهتماما بإصلاح الوضع في ليبيا، حيث لا يزال وجود المرتزقة والقوات الأجنبية بالبلاد يقلق أبرز عواصم العالم، ومن بينها روما التي دعت إلى خروجهم فوراً.

وأكد وزير الدفاع الإيطالي لورينزو غويريني أن إصلاح القطاع الأمني في ليبيا خطوة أساسية نحو تحقيق الاستقرار في البلاد، لافتاً إلى أن إيطاليا التزمت بالمساهمة في هذا المجال من خلال التركيز بشكل خاص على التكوين.

وقال غويريني "في ما يتعلق بالسياسة الدفاعية في ليبيا، فإن وجود مرتزقة ومسليحين أجانب أمر يثير القلق"، بحسب وكالة "أكي" الإيطالية. وأكد في إحاطة برلمانية بشأن مشاركة إيطاليا في المهام العسكرية الدولية، أهمية إصلاح قطاع الأمن في ليبيا.

وأعتبر أنه "بعد بلوغ الهدف المنشود من الانتخابات في ليبيا سيكون من الضروري المضي قدماً في إصلاح قطاع الأمن" في هذا البلد الأفريقي.

ومن جهته أشاد وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو بدور دبلوماسية روما في دعم العلاقات والمشاركة في تذييل العقوبات أمام تحقيق الاستقرار، لاسيما تشجيعها على التوصل إلى توافق حول القاعة الدستورية الضرورية لتنظيم الانتخابات نهاية هذا العام.

ويرى دي مايو أن العملية الانتخابية في ليبيا يجب أن تقتصر بغرض الأمن في البلاد، مؤكداً بتواصل تواجد المرتزقة في ليبيا وأن المبادرات التي هدفت إلى إخراجهم تصطدم بعجز حكومة الوحدة الوطنية عن إثبات حضورها في جميع مناطق ليبيا، وفقاً لوكالة "نوفال" الإيطالية.

وتسيطر تركيا على عدد من القواعد العسكرية والجوية والبحرية في الغرب الليبي، أشهرها قاعدة الوطية وقاعدة معيتبة وقاعدة الخمس البحرية.

كما جندت أنقرة أكثر من 18 ألف مرتزق سوري، أعيد أغلبهم بعد انتهاء عقودهم، إضافة إلى 10 آلاف إرهابي من جنسيات أخرى بينهم 2500 من حملة الجنسية التونسية، قتل منهم 496 شخصاً، حسب بيانات سابقة للمرصد السوري لحقوق الإنسان.

ويستمر وجود مرتزقة أنقرة في ليبيا رغم التصريحات الأمامية والليبية الراضية لوجود قوات ومرتزقة اجانب داخل البلاد، ورغم القرارات الأمامية التي تقضي بحظر التسليح المفروضة على ليبيا منذ 2011، إضافة إلى اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في جنيف 23 أكتوبر الماضي.

مريد تراهن على القضاء الإسباني لتخطي الأزمة مع الرباط

القضاء الإسباني يبحث في حيثيات الدخول السري لإبراهيم غالي إلى البلاد



تحاول مدريد تجاوز الأزمة مع الرباط من خلال تسريع التحقيق القضائي في حادثة دخول زعيم جبهة البوليساريو الانفصالية إبراهيم غالي إلى إسبانيا والتي أثارت حفيظة المغرب.

محمد ماموني العلوي

الرباط - يبدي القضاء الإسباني جدية في التحقيق في حيثيات دخول زعيم جبهة البوليساريو إبراهيم غالي إلى التراب الإسباني بوثائق مزيفة، للعلاج في مستشفى سان بيدرو دي لوغرونيس، ما يشير إلى أن مدريد تعول على القضاء لتجاوز الأزمة مع الرباط التي فجرها دخول غالي إلى البلاد.

وأمر القاضي رافائيل لاسالا، من الدائرة الصحية، التابعة للحكومة المحلية في منطقة أراغون، بتحديد الشخص الذي وافق على إرسال سيارة الإسعاف لنقل غالي.

وأبرز القاضي الإسباني أن المجلس العام لأراغون مطلوب للإبلاغ عما إذا كانت أي سيارة إسعاف من الصحة قد ذهبت لاستلام غالي من المطار المذكور، في ظهيرة يوم 18 أبريل الماضي.

وأضاف القاضي أنه إذا كانت الخدمات الصحية في هذه المنطقة الإسبانية، أو المجلس العام لأراغون غير مختصين في تقديم مثل هذه المعلومات، فيجب إحالة ذلك إلى هيئة مختصة وتقدم تقاريرها على الفور إلى المحكمة.

ويرى المحلل السياسي المغربي هشام معتضد أن التحركات الأخيرة للقضاء الإسباني تهدف لإنقاذ سمعة القضاء الإسباني على المستوى الأوروبي والدولي.

وأوضح معتضد، في تصريح لـ"العرب"، أن سمعة القضاء الإسباني اهتزت وفقدت الكثير من رصيدها على مستوى الدولة الإسبانية بعد موجة الأخير المتعلقة بفعل إجرامي كامل الأركان والمثل في تزوير هوية وإخفاء مجرم حرب مطلوب لدى العدالة.

وأقرت القوات الجوية الإسبانية بانها لم تطلب جواز سفر زعيم جبهة البوليساريو، في قاعدة سرقسطة، لأن أمر دخوله جاء من وزارة الخارجية وفق خطاب رسمي موجه إلى القضاء الإسباني.

واندلعت الأزمة بين المغرب وإسبانيا في مايو الماضي إثر اكتشاف دخول زعيم جبهة البوليساريو بهوية

وجواز سفر مزورين إلى التراب الإسباني للعلاج بعد إصابته بفايروس كورونا.

ووصل غالي إلى إسبانيا في أبريل الماضي على متن طائرة تابعة للرئاسة الجزائرية هبطت في قاعدة سرقسطة الجوية، حيث تم نقله في سيارة إسعاف إلى المستشفى.

وحسب القوات الجوية الإسبانية، فإن زعيم جبهة البوليساريو لم يمر عبر مصلحة مراقبة جوازات السفر خلال دخوله التراب الإسباني.

ويعتقد معتضد أن "تسريع وتيرة الإجراءات القضائية وتسليط الضوء عليها إعلامياً يبراد منه تصحيح الفضيحة السياسية التي تورطت فيها مدريد وكشفت عن ضعف خطير لدى أصحاب القرار الإسباني وسهولة تأثرهم بتنظيمات إجرامية خدمة مصالح شخصية أو تصفية حسابات سياسية".

وكشفت وثائق مسربة تم إرسالها إلى القاضي الذي يحقق في القضية أن القائد العام لقاعدة سرقسطة الجوية،

خوسيه لويس أورتيز - كانافاتي أكد أنه في 18 أبريل الماضي تلقى أمراً عبر الهاتف من هيئة الأركان العامة للقوات الجوية يقضي بعدم مرور القادمين على متن طائرة غالي على مصلحة مراقبة الجوازات والجمارك، وذلك بغرض إخفاء هويتهم.

هشام معتضد
سمعة القضاء الإسباني
اهتزت وفقدت الكثير
من رصيدها

وكشفت الوثائق التي تحقق من صحتها موقع "الإسبانيل" أنه لم يكن معروفاً من كان على متن تلك الطائرة، ولم يتم التعرف على أي من ركابها.

وأضاف القائد العام لقاعدة سرقسطة الجوية في شهادته أن وزارة الخارجية الإسبانية، بقيادة الوزيرة أرنانشا غونزاليس لايا، هي التي أعطت أمراً مباشراً للدفاع لكي يدخل غالي إلى إسبانيا دون أن يكشف

هويته، في تجاوز للبروتوكول المعمول به. وكانت وزارة الشؤون الخارجية المغربية دعت إلى إجراء تحقيق شفاف لتسليط الضوء على كافة ملابسات قضية غالي، وأشارت إلى أن هذا التحقيق "قد يكشف عن العديد من المفاجآت، لاسيما تباطؤ وتدخّل أربعة جنرالات من بلد مغاربي"، في إشارة إلى الجزائر.

وتقول مصادر صحافية محلية إن الحكومة الإسبانية تدرس جميع السيناريوهات لاستعادة ثقة المغرب، منها الدخول من بوابة القضاء لإصلاح ذات البين، وأيضاً سيناريو إقالة وزيرة الخارجية أرنانشا غونزاليس لايا، كونها المسؤولة التي أجمت الخلاف بين البلدين، في خطوة تهدف إلى تجاوز أسباب التوتر الدبلوماسي.

وفي ما يخص هذه التحركات وتأثيرها للدفع بعودة العلاقات المغربية الإسبانية، يرى معتضد أن الرباط لن تقع في فخ هذا السيناريو التقليدي والبسيط الذي تريد مدريد إيهام

اتحاد الشغل في تونس يخرق الحجر الصحي مجازفا بصورته

خالد هدي

بدأ مؤتمر الاتحاد العام التونسي للشغل، أشغاله، الخميس ويستمر حتى اليوم الجمعة رغم إصدار محكمة أمس قراراً بمنع تنظيمه بسبب الوضع الوبائي الخطير في البلاد.

ويُنظّم الاتحاد مؤتمر استثنائياً في مدينة سوسة التي تخضع لحجر صحي شامل يستمر حتى يوم 11 يوليو بسبب الزيادات الكبيرة في أعداد المصابين بفايروس كورونا والتي بلغت أرقامها



إكراهات النموذج لا تعترف بخطورة الوضع الصحي

وسبق أن أكد الناطق الرسمي باسم محكمة سوسة 2، هيثم بوكر، أن النيابة العمومية بالمحكمة أذنت بمنع انعقاد أشغال مؤتمر الاتحاد بأحد النزل بالقطاوي.

وأشار إلى أن النيابة العمومية أذنت منذ يومين للشرطة العدلية بحمام سوسة بمتابعة الموضوع وإلى أنها استمعت الأربعاء لممثل عن النزل وممثل عن الاتحاد واطلعت على نتائج التحاليل السريعة التي أجريت على المؤتمرين والتي قال إنها أسفرت عن تسجيل 6 إصابات بكورونا في صفوفهم، مؤكداً أنها "اتخذت إثر ذلك قرارها بمنع انعقاد المؤتمر".

ونشر الاتحاد بلاغاً جاء فيه أن 35 في المئة من النواب قاموا بتحليل (بي.سي.آر.) مسبقاً قبل 48 ساعة من قديمهم وأن عدد النواب الذين وصلوا إلى النزل وخضعوا إلى تحليل سريع بلغ نحو 600 نائب، مشيراً إلى أن التحاليل تتم تحت رقابة وإشراف فريق من الهياكل الجهوية للصحة بسوسة.

وأضاف الاتحاد أنه تم تسجيل حالتين وافتدتين على النزل من النواب وأنه تم التعاطي معهما وفق الإجراءات المتبعة في الغرض، مؤكداً أن نسبة مرتفعة من النواب تلقوا جرعتين من التلقيح وفق منظومة إيفاكس.

وبيّما يتمسك الاتحاد بتنظيم المؤتمر، رفض نشطاء المجتمع المدني القرار، معتبرين أنه "يهدد سلامة المشاركين" ويخاطر بالقانون عرض الحائط.

وأفادت منظمة "أنا يفظ" الناشطة في مجال مكافحة الفساد، أن هذا الإصرار اللامسؤول على عقد المؤتمر يعتبر تهديداً جدياً للصحة العامة وخرقاً للقوانين المنظمة للحجر الصحي الشامل ونسفاً لمبدأ علوية القانون وتشويهها للدور الاعتباري للاتحاد خلال إحدى أهم وأصعب الفترات التي تعيشها منظومة الصحة العمومية منذ الاستقلال.

وحملت المنظمة، في بيان لها "الأمين العام للاتحاد نور الدين الطوبوي ورئيس الحكومة، هشام المشيشي واليئة سوسة، رجاء الطرابلسي المسؤولة الأخلاقية والجزائرية مما سينجر عن عقد المؤتمر من تبعات تمس الصحة العامة ومبدأ تساوي المواطنين أمام القانون دون تمييز".

وانتقد مدونون بشدة سماح اليئة سوسة بإقامة المؤتمر أثناء إجراءات الحجر الصحي واعتمادها سياسة وصفوها بـ"التمييزية" في تطبيق القانون عقب فرض تدابير إغلاق صارمة في الشواطئ والمقاهي.

جوهري المغيرة
عقد المؤتمر قانونياً له
دوافعه لكن أخلاقياً
من الصعب تعليل ذلك

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "المكان يمكن تغييره، وما دام المؤتمر مبرمجاً في سوسة لماذا لا يتم تأجيل موعده، ولكن المؤتمر مرتبط بالهبة الانتخابية، وتم رفع قضايا من عدة أطراف لإبطال القرار". وتابع "التنظيم مرتبط برغبة الاتحاد، ولكن النيابة العمومية رفضت التنظيم، لكن وزارة الصحة منحت ترخيصاً للاتحاد لعقد المؤتمر، ومن الجانب الأخلاقي لا يمكن للمواطن أن يقبل ذلك وهو ممنوع من التنقل ويعيش ضغطاً نفسياً في ظل تأخر وصول التلقيح". واستطرد "عقد المؤتمر من الناحية القانونية له دوافعه، ولكن أخلاقياً من الصعب تعليل التنظيم".